الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«غولدمان ساكس»: عودة سوق المنتجات النفطية للتوازن بحلول 2017

رويترز: قال بنك غولدمان ساكس إنه يتوقع عودة سوق المنتجات النفطية إلى التوازن بحلول عام 2017 وتحسن هوامش التكرير آنذاك بعد هبوطها في النصف الثاني من 2016.
وقال البنك: «نعتقد أن الطلب على منتجات النفط جيد ومن المرجح أن يظل قوياً، وعودة أسواق المنتجات إلى التوازن بحلول 2017 مع الطلب والاستغلال».
ورفع البنك توقعاته للطلب العالمي على الخام في 2016 من 1,4 إلى 1,5 مليون برميل يوميا، في حين خفض قليلا توقعاته للطلب على الخام في 2017 من 1,3 إلى 1,2 مليون برميل يوميا.

حسبة لـ«الأنباء» افترضت الأسعار المحررة في الإمارات.. وكشفت المستور!

مفاجأة تحرير البنزين بديسمبر.. فاتورتك تقفز لـ 66 ديناراً

أحمد مغربي

أجرت «الأنباء» حسبة افتراضية لفاتورة استهلاك المواطن والوافد من البنزين في شهر ديسمبر، وهو الشهر الذي يفترض أن يتم فيه تحرير أسعار البنزين، حسب ما هو معلن من قبل مجلس الوزراء الذي وجه فيه لجنة إعادة دراسة مختلف أنواع الدعوم الى مراجعة اسعار البنزين كل 3 أشهر لتتواءم مع أسعار النفط العالمية. فالمعلوم الآن ان سعر البنزين سيرتفع في سبتمبر المقبل بنسبة تصل الى 80٪ للبنزين الخصوصي، لكن غير المعلوم هو كيف ستكون الأسعار عند تحريرها بعد 3 اشهر من اعتماد الأسعار الجديدة. وأخذنا في الحسبة بعين الاعتبار الأسعار المحررة الآن في الخليج، وتحديدا في الإمارات، وتبين التالي:

● وفقا للحسبة الحالية، واعتمادا على أرقام نشرتها سابقا «الأنباء» مستندة الى دراسة نفطية، فإن استهلاك المواطن من البنزين شهريا سيصل الى 50 دينارا مقارنة مع 30 دينارا حاليا، وذلك وفقا لهيكل التسعير الجديد المعروف في سبتمبر، والذي تحدد من خلاله سعر بنزين 91 اوكتان (الممتاز) بـ 85 فلسا لليتر من 60 فلسا الآن، وسعر بنزين 95 اوكتان (الخصوصي) بـ 105 فلوس لليتر من 65 فلسا الآن، وسعر بنزين (ألترا) 98 اوكتان بـ 165 فلسا لليتر الواحد من 90 فلسا.

● أما اذا افترضنا الأسعار المحررة حسب ما هو معتمد في الإمارات، فإن فاتورة المواطن ستصعد الى 66 دينارا شهريا (وفقا للأسعار الحالية للنفط)، أي بزيادة 36 دينارا عما يدفعه المواطن الآن، وبنسبة زيادة 120٪ في فاتورة البنزين، اذا ان الأسعار المحررة في الإمارات لشهر أغسطس هي بحسبة العملة المحلية عند 133 فلسا، أعلى بـ 100٪ من الاسعار الحالية وهو السعر المفترض أن تكون عليه اسعار البنزين في الكويت اعتبارا من شهر ديسمبر في حال لم تتغير اسعار النفط العالمية بالارتفاع او الانخفاض.

(يذكر أن الأرقام التي نشرناها سابقا اعتمدت على بيانات شركة البترول الوطنية الكويتية التي أظهرت ان استهلاك المواطن يبلغ 500 ليتر في الشهر، وهو ما اعتمدنا عليه في حسبة الفاتورة الشهرية).

● في حال نجح الضغط السياسي الآن لإعطاء المواطن مبلغ 20 دينارا ككوبون مقابل الزيادة الأخيرة، فإن ذلك سيعوض المواطن بنسبة 55٪ من الزيادة، بينما ستزيد فاتورته نحو 45٪ أو بنحو 16 دينارا في شهر ديسمبر.

● أما الوافد، فإن حسبة الفاتورة الشهرية للبنزين تبلغ 20 دينارا، طبقا لتقديرات شركة البترول الوطنية وبناء على متوسط استهلاك الوافد عند 300 لتر شهرياً. وعلى هذا الأساس، فإن تحرير الأسعار في ديسمبر سيكلف الوافد 20 دينارا اضافية عما يدفعه الآن لتصبح فاتورته 40 دينارا كمتوسط.

أسعار البنزين ستتغير ارتفاعاً أو هبوطاً حسب الأسعار العالمية آخر السنة

إذا نجح النواب بكوبون العشرين ديناراً.. فالمواطن سيدفع 16 ديناراً إضافية للبنزين

الوافد سيدفع 40 ديناراً للبنزين في الشهر.. أعلى 100٪ عن الآن

تحرير أسعار البنزين في ديسمبر سيغير خارطة الفاتورة الشهرية للمواطن والمقيم (محمد هاشم)

تغيير قواعد التداول بالسوق بإدخال لاعبين جدد بنظام أكثر احترافية

خماسية البورصة.. نفوذ أقل للمقاصة وأكبر لـ«المركزي»

شريف حمدي

بدأت هيئة أسواق المال في تغيير قواعد اللعبة التقليدية في البورصة الكويتية عبر اعتماد نظام «ما بعد التداول» الذي سيحيد شركة المقاصة الكويتية من أن تكون اللاعب الرئيسي في منظومة التداول الحالي، لتصبح أقل أهمية في النظام الجديد التي لم توضح الهيئة متى ستبدأ العمل به. وكانت هيئة الاسواق وضعت قرارا مساء أول من أمس يقضي باتمام التسويات النقدية عبر المؤسسات المالية المرخصة من قبل بنك الكويت المركزي، أو عن طريق بنك التسويات كما صرح سابقا نائب رئيس المفوضين مشعل العصيمي. وعلى هذا الأساس ستكون دورة التداولات خماسية تبدأ من عند العميل الذي سيطلب بيع أو شراء سهم ما، عن طريق شركة الوساطة. وستكون شركات الوساطة متصلة مع شركة المقاصة التي بدورها متصلة ببنك التسويات للتأكد من الحالية المالية للعميل، وسيراقب على العملية الاخيرة بنك الكويت المركزي. وعليه، سيدخل لاعبون جدد في حسبة التداول لتقلل من التداولات الوهمية والحسابات الوهمية في السوق وسيصبح الامر منكشفا امام اطراف جديدة.

وكانت هيئة الاسواق اوقفت اول من امس ايضا العمل بسوق المشتقات، وقالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان شركة الكويتية للمقاصة أوضحت لهيئة اسواق المال ان النظام الجديد لمنظومة ما بعد التداول لن يسمح بإجراء العمليات التي تتم في سوق المشتقات بوضعها الحالي، وهو ما تطلب من الهيئة إلغاء سوق المشتقات في الوقت الحالي.

وأوضحت المصادر أن نظام ما بعد التداول سيدخل حيز التنفيذ بعد شهرين تقريبا حتى تنتهي «المقاصة» من وضع القواعد والنظم، وينتهي جميع الاشخاص المرخص لهم المشاركين في نظام «ما بعد التداول» من تهيئة أنظمتهم الداخلية والتقنية.

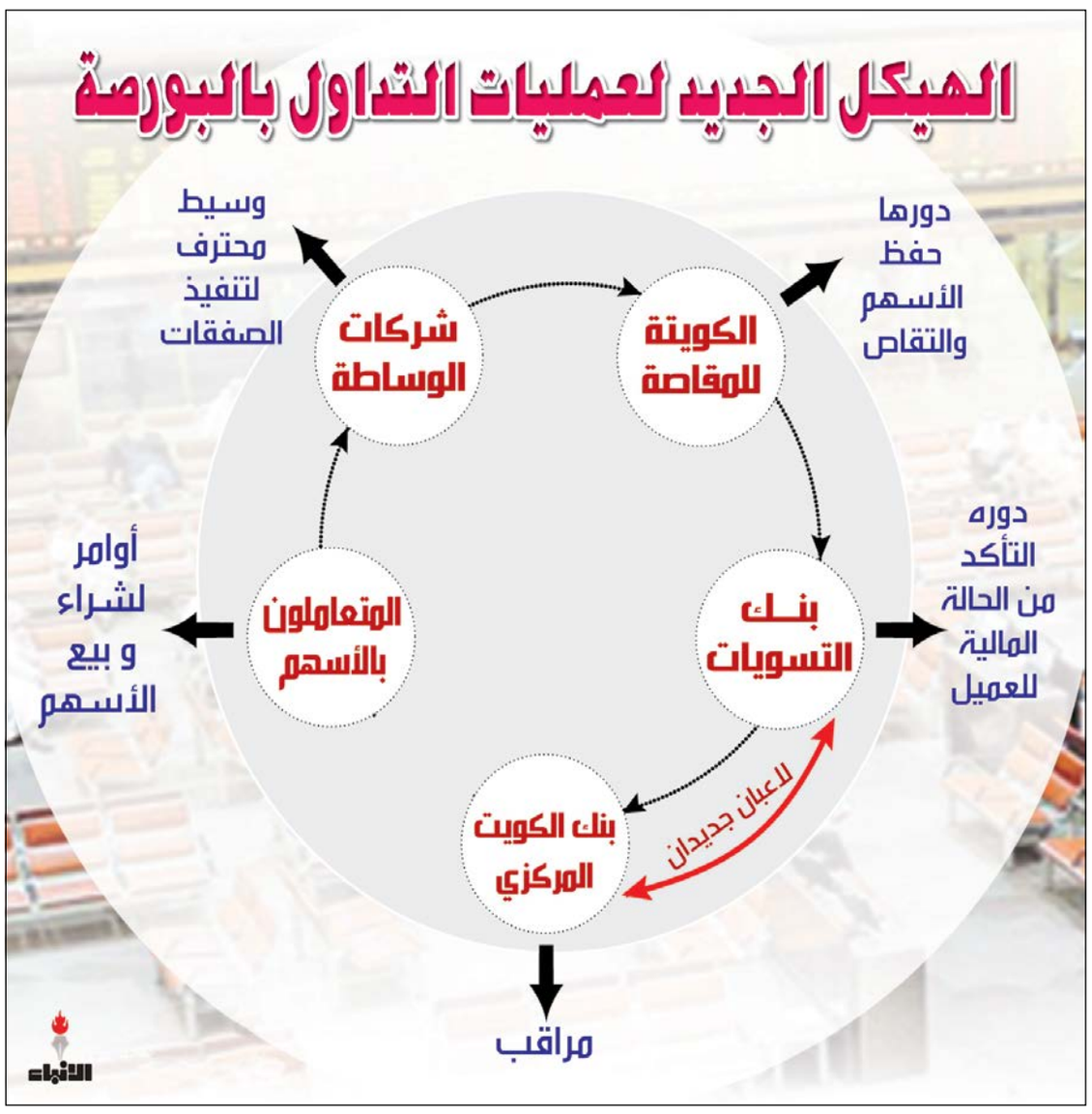

دور "المقاصة" تقاص الأسهم.. وبنك التسويات للتأكد من الحالة المالية للعميل

الخطوة ستحد من التداولات والحسابات الوهمية

ما بعد التداول

ولفتت المصادر إلى أن نظام «ما بعد التداول» سيكون على مرحلتين، الأولى ستكون دورة التسوية فيها «يوم التداول + 3 أيام عمل» (T+3) ويعود سوق المشتقات ولكن وفق آليات نظام صانع السوق ومتوافقة مع الأنظمة العالمية والتي تختلف كليا عما هو مطبق بسوق الكويت للأوراق المالية. ومعنى (T+3) أن العميل الذي سيشتري الأسهم سيتم تسلم الأسهم بعد تحويلها باسمه بعد 3 أيام عمل من الشراء، وبالتالي يمكنه التصرف فيها بعد امتلاكها فعليا وهي خطوة تهدف هيئة اسواق المال منها إلى القضاء على عمليات التداول الوهمية التي كانت تتم من قبل مضاربين لا يملكون الأسهم التي يبيعونها.

وذكرت أن المرحلة الثانية من نظام «ما بعد التداول» ستشهد تطورا نوعيا للنظام من خلال إتمام العمليات الشرائية والبيعية عن طريق الوسيط المؤهل، وهي المرحلة التي سيكون دور «المقاصة» فيها هو متابعة عمليات التقاص مع شركات الوساطة وليس مع العملاء كما هو معمول به حاليا. ويرجح أن تزداد عملية الاندماج بين شركات الوساطة لتقليل التكلفة ورفع الكفاءة، حيث لم يعد هناك مجال للوسيط غير المحترف.

ورغم أن العمليات على الأسهم ستكون في نظام «ما بعد التداول» مرتكزة على بنك التسويات الذي سيخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وسيكون الدور المنوط به بنك التسويات هو التأكد من الحالة المالية للعميل قبل إتمام عمليات الشراء.

صندوق الضمان مستمر

وأفادت المصادر بأن صندوق ضمان الأسهم سيستمر مع إعادة هيكلته، بحيث تكون مساهمة كل شركة من شركات الوساطة فيه حسب حجم تعاملاتها ودرجة المخاطر وسابقة أعمالها في اخر 5 سنوات، على أن ينظر هل هذه الشركات كانت عملياتها جيدة، أم أن عملياتها كبدت الصندوق خسائر نظير عمليات قامت بها.

رأي مركزي

«السيبرانية» تهدد الاستقرار المالي

د.محمد الهاشل

كتب محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل مقالا نشرته مجلة «انترناشيونال فاينانشال لوريفيو»، حول مخاطر الانترنت وابرز التهديدات التي تواجه المؤسسات المالية، وأهمية استثمار هذه المؤسسات في التكنولوجيا المتطورة لضمان امن المعلومات وتحصينها من اية محاولات لاختراقها. وفيما يلي المقال الذي جاء تحت عنوان «مراجعة المخاطر التشغيلية العالمية 2016»:

بقلم: محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل

تعد المخاطر التشغيلية أحد أهم أنواع المخاطر التي تواجه أي مؤسسة مالية، وأوضح دليل على ذلك الخسائر الكبيرة التي تكبدها قطاع الخدمات المالية خلال العقود القليلة الماضية والتي تجسدت في سلسلة من الإخفاقات طالت العمليات التشغيلية. لذلك، فإن أوجه المخاطر الحالية لدى المؤسسات المالية لم تشكلها فقط الأزمة المالية العالمية وآثارها على الممارسات الرقابية، بل تشكلت أيضا من خلال الأخطاء التشغيلية التي حدثت نتيجة العيوب الأولية في تصميم النظم في عالم يشهد تطورا تكنولوجيا سريعا.

ومن هذا المنطلق، فإنه من الضروري قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء تحديث مستمر لتعريفات المخاطر التشغيلية، والتي تنطبق تحديدا على مخاطر الإنترنت (المخاطر السيبرانية – Cyber Risk)، بحيث تعكس الديناميكيات والتعقيدات المتزايدة في الأسواق العالمية المتداخلة. ولا يخالف أحد الواقع بأن مخاطر الإنترنت تشكل قلقا بالغا لدى المؤسسات المالية بما تنطوي عليه هذه المخاطر من تهديد لهذه المؤسسات بانقطاع عملياتها الأساسية. فتلك المؤسسات تحتفظ بكميات هائلة من البيانات، الأمر الذي يتطلب دعما وتدخلات تقنية معقدة قد تؤدي في ظروف معينة إلى جعل هذه المؤسسات المالية هدفا سهلا لهجمات من خلال الإنترنت تهدف إلى السرقة أو الاحتيال.

إضافة لما تقدم، فإن إسناد عمليات تطوير برامج الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات الخاصة بنظم المدفوعات والقطاع المصرفي إلى جهات خارجية يعني في بعض الحالات أن عمليات التطوير هذه قد سارت بوتيرة أسرع من الإطار التنظيمي الداخلي الذي تعمل فيه. ومع تطور هذه النظم بشكل متسارع باستخدام وتطبيق تقنيات جديدة، تظهر مشكلة أمن الإنترنت كواحدة من المخاطر التشغيلية الخطرة المحتملة.

ومن جهتنا، كمنظمين، فإننا لا نقبل فقدان الثقة في مؤسساتنا المصرفية ونظم المدفوعات، ونؤكد دوما على أهمية أن تلقى الأعطال التي قد تطرأ على النظام المالي جراء هجمات الإنترنت نفس القدر من الاهتمام اللازم لمواجهة المشكلات الأخرى التي قد تهدد الاستقرار المالي. وعليه، فإنه ينبغي التركيز على إيجاد أفضل السبل لمعالجة مثل هذه المخاطر المحتملة، والقيام بدور فعال في حماية سلامة وأمن وفاعلية النظام المالي ككل.

وفي هذا الصدد، يتوجب على المنظمين التركيز على استحداث أفضل السبل الرامية لمواجهة هذه المخاطر الناشئة، والاضطلاع بدور استباقي لضمان قدرة الأنظمة المصرفية ونظم المدفوعات على مواجهة مخاطر الإنترنت. ونظرا لأهمية توافر نظم المدفوعات القادرة على تقديم الخدمات اللازمة لضمان حسن سير أي نظام اقتصادي، فإن الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز أمن الإنترنت وتطبيق نظم آمنة محدودة المخاطر يجب أن يأتي على رأس الأولويات الوطنية التي تستهدف التركيز على اكتشاف المخاطر في الوقت المناسب والحد من حالات انقطاع العمليات التشغيلية فضلا عن تأمين المعالجة السريعة للموارد المتضررة.

وإذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة المتطورة والمتجددة لمخاطر الإنترنت، فإن المؤسسات المالية تقع على عاتقها مسؤولية الاستعداد المستمر لمواجهة هذه المخاطر من خلال تطبيق أسلوب شامل لا يقف فقط عند حدود دائرة تكنولوجيا المعلومات بل يغطي المؤسسة ككل. وبغض النظر عن أي تعليمات، وقرارات حكومية مستقبلية بشأن أمن الإنترنت، فإنه يجب على المؤسسات المالية أن تواصل العمل الدؤوب لوضع إطار حوكمة لمخاطر الإنترنت بمشاركة كل من مجلس الإدارة وإدارة هذه المؤسسات.

إضافة إلى ذلك، أصبحت عملية تبادل المعلومات بشأن تلك الأمور بين المؤسسات والمنظمين ووكالات إنفاذ القانون ضرورية للتأكيد على استجابة السياسة العالمية لمواجهة هذه المشكلة تحديدا. فمخاطر الإنترنت لا تعترف بأي حدود أو مواقع جغرافية، كما ان أي مؤسسة، مهما كان حجمها، ليست محصنة أو بمنأى عن هذا النوع من المخاطر.

على لجنة بازل تحديث تعريف المخاطر التشغيلية بإدخال تعقيدات الإنترنت

هجمات الإنترنت تؤرقنا كمنظمين وعلينا التركيز عليها لعدم فقدان الثقة بمصارفنا

مطلوب من مجالس إدارات وإدارات المؤسسات المالية وضع إطار حوكمة لمخاطر الإنترنت

أبرز ما قاله المحافظ

1ـ أضحت الشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل من الضروريات ومن أهم التقنيات التي ساهمت في تعميم المعرفة.

2ـ تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الاقتصاد العالمي وفي تطور الخدمات المالية والمصرفية.

3ـ مخاطر الإنترنت (المخاطر السيبرانية) أبرز المخاطر التي تهدد المؤسسات المالية التي تحوي كما هائلا من المعلومات المهمة والسرية.

4ـ المطلوب دعم جاد وتدخلات تقنية معقدة لتقليل المخاطر التي تهدد بانقطاع عمليات المؤسسات المالية.

5ـ يجب تشكيل رؤية واضحة للمؤسسات المالية لتحديد المخاطر والتعامل معها بشكل مدروس وحصيف.

6ـ ضرورة قيام الجهات الرقابية بوضع خطة استباقية للتعامل مع مخاطر الإنترنت واكتشافها في الوقت المناسب.

7ـ أهمية استثمار المؤسسات المالية في التكنولوجيا المتطورة التي تضمن أمن المعلومات.

8ـ على لجنة بازل للرقابة المصرفية التحديث المستمر لتعريفات المخاطر التشغيلية وكيفية قياسها ومتابعتها والتحكم فيها.

9ـ ضرورة وضع آلية مشتركة لتبادل الخبرات والمعلومات وجعل مواجهتها في طليعة الأولويات الوطنية.